

الطب

٢٨٢

□ روى مسلم (٢١٨): عَنْ مُحَمَّدٍ، - يَغْنِي ابْنِ سِيرِينَ - قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ»، قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَكْتُمُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ عُكَّاشَةُ فَقَالَ: اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

● أعله الدارقطني في التبع (١٧٧) بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران. وقال: وليس فيه أيضًا سماع محمد من عمران، وهو يقول في غير حديث ظننت عن عمران، والله أعلم، ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئًا. اهـ قلت: وهذا وهم من الدارقطني، فهذا الحديث فيه تصريح محمد بالسماع من عمران.

وأعله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٥٥/٢) بنفس العلة، قال: فيه قول محمد بن سيرين: حدثني عمران بن حصين، ولكنه مع هذا يبقى الشك فيه. وهذا بعيدًا جدًا من ابن القطان، وكيف يصح هذا وقد صرح بالتحديث، وتابعه غيره عند مسلم عليه، ورواه مسلم من حديث غير عمران من الصحابة. تابع ابن سيرين عليه: الحكم بن الأعرج عن عمران به، رواه مسلم (٢١٨) وغيره.

وخرجه البخاري (٥٤٢٠ - ٦١٠٧ - ٦١٧٥) ومسلم (٢٢٠) والترمذي

(٢٤٤٦) والبيهقي (٣٤١/٩) وابن حبان (٦٤٣٠) وغيرهم عن ابن عباس.
 وخرجه البخاري (٥٤٧٤ - ٦١٧٦) ومسلم (٢١٦) والبيهقي (١٣٩/١٠)
 وغيرهم عن أبي هريرة.

* * *

٢٨٣

□ روى مسلم (١٩٨٤): من حديث سَمَاكِ بْنِ حَزْبٍ، عَنِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ،
 عَنْ أَبِيهِ وَاثِلِ الْحَضْرَمِيِّ، أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدِ الْجُعْفِيِّ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ
 الْخَمْرِ، فَتَهَاةُ أَوْ كَرِهَةٌ أَنْ يَصْنَعَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ
 بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ»^(١).

● وهو عند مسلم وغيره من طريق شعبة عنه، وقد قدمت استثناء تصحيح
 حديث سماك إن كان من رواية شعبة عنه.
 وللحديث شواهد:

منها عن أبي الدرداء رفعه: تداووا عباد الله ولا تداووا بحرام، رواه أبو داود
 (٣٨٧٤) والبيهقي (٥/١٠) والطبراني في الكبير (٢٥٤/٢٤)، وفيه ثعلبة بن مسلم
 الخثعمي، انفرد ابن حبان بتوثيقه.

ومنها عن أم سلمة مرفوعاً: إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها. رواه أبو
 داود والبيهقي (٥/١٠) وابن حبان (١٣٩١) وأبو يعلى (٦٩٦٦) والطبراني في
 الكبير (٣٦٢/٢٣).

(١) رواه من هذا الوجه كذلك: أبو داود والترمذي (٢٠٤٦) وأحمد (٣١٧/٤) (٢٩٢/٥) وابن
 حبان (١٣٨٩ - ١٣٩٠) والبيهقي (٤/١٠) والطحاوي (١٠٨/١) والدارقطني (٢٦٥/٤)
 وأبو عوانة (٧٩٧٩) والطبراني في الكبير (٣٢٣/٨) - (١٤/٢٢) وابن أبي شيبة (٣٨/٥)
 وعبد الرزاق (٢٥١/٩).

تابعه الإمام مالك فرواه في موطنه (١٦٨٦) عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمى أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاص به. ومن طريقه ابن حبان (٢٩٦٥) والطبراني في الكبير (٤٥/٩) والترمذي (٢٠٨٠) وأبو داود (٣٨٩١) وأحمد (٢١/٤).

وتابعه زهير بن محمد عن يزيد بن خصيفة به. رواه ابن ماجه (٣٥٢٢) والطبراني في الكبير (٤٥/٩) وابن أبي شيبة (٤٨/٥) - (٦٣/٦). وتابعه إسماعيل بن جعفر عن يزيد به أخرجه أحمد (٢١٧/٤) والحاكم (١٢٧١) والطبراني في الكبير (٤٦/٩).

وخالفهم أبو معشر فرواه عن يزيد عن عمرو بن كعب عن أبيه. أخرجه أحمد (٦/٣٩٠) وغيره. لكن أبا معشر ضعيف وهو نجيح السندي. وخطأه أبو حاتم في ذلك. العلل (٢٣٠٦).

وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي (٣٥٨٨) والحاكم (٧٥١٥). فاتفق جماعة من الحفاظ على وصله، وخالفهم راو متكلم فيه فروايته مردودة، فتأمل واعجب لضعف هذا الإعلال.

□ روى مسلم (٢٢٠٤): من طريق أبي الزبير، عن جابر، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

● انتقد ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣١٦/٤ - ٣٢١ - ٣٢٢) على عبد الحق سكوته عليه، وهو من طريق أبي الزبير عن جابر^(١) وهو مدلس، وقد عنعن.

لكن للحديث شواهد:

منها عن أبي هريرة، خرجه البخاري (٥٣٥٤) وابن ماجه (٣٤٣٩) وابن أبي شيبة (٣١/٥).

ومنها عن أسامة بن شريك، خرجه أبو داود (٣٨٥٥) والترمذي (٢٠٣٨) وأحمد (٢٧٨/٤) وابن ماجه (٣٤٣٦) والحاكم (٨٢٠٦) وابن حبان (٦٠٦٤) والبيهقي (٣٤٣/٩) والطحاوي (٣٢٣/٤) والحميدي (٨٢٤) وابن أبي شيبة (٥/٣١) وغيرهم من طرق عن زياد بن علاقة عنه، وسنده صحيح، وصححه الحاكم، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وفي الباب عن ابن مسعود، خرجه ابن ماجه (٣٤٣٨) وأحمد (٣٧٧/١) - (٤٤٣) والحاكم (٨٢٠٥) وابن حبان (٦٠٦٢) والبيهقي (٣٤٣/٩) والحميدي (٣٦٨) بسند صحيح.

وفي الباب عن أبي سعيد وابن عباس وأنس وأبي الدرداء وغيرهم.

* * *

(١) وقد خرجه من هذا الوجه كذلك، أحمد (٣٣٥/٣) والطحاوي (٣٢٣/٤) والحاكم (٧٤٣٤) وصححه والبيهقي (٣٤٣/٩) وابن حبان (٦٠٦٣) وأبو يعلى (٢٠٣٦) وابن أبي شيبة (٦/٣٢٠).

□ روى البخاري (٥٣٩٧) ومسلم (٢٢١٩): من حديث مَالِك، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّامِ؛ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: اذْءُ لِي الْمَهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وَلَا نَرَى أَنْ تَقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ؛ فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي ثُمَّ قَالَ ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمَهَاجِرِينَ وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: اذْءُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشِيخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مَهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تَقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَتَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرِي، فَأَصْبَحُوا عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أفرَارًا مِنْ قَدْرِ اللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ نَعَمْ نَفَرٌ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ إِلَيَّ قَدْرِ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُذْوَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتِ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ وَإِنْ رَعَيْتِ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ، قَالَ فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ مُتَعَبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ

وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرَ ثُمَّ
انصرفت^(١).

ثم رواه مسلم من طريق معمر ويونس.

● قال الدارقطني في التتبع (٢٩٣): وقد اختلفوا فيه فقال مالك: عبد الله بن عبد الله بن الحارث.

وقال معمر ويونس: عبد الله بن الحارث، خلاف قول مالك.

والبخاري أخرجه من حديث مالك وحده.

والحديث صحيح على اختلافهم في إسناده. اهـ

إما أن يكون مراد الدارقطني أن المتن صحيح وإن اختلفوا في سنده.

وإما أن يقصد أن الحديث صحيح بالوجهين، ويكون يونس نسبه إلى جده.

ويظهر من خلال الأسانيد التي قدمنا أن معمرًا موافق لمالك.

والمخالف هو يونس وحده.

وقد قال الحافظ في الفتح (١٨٤/١٠): وقد وافق مالكا على روايته عن ابن شهاب

هكذا: معمر وغيره. وخالفهم يونس فقال عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث، أخرجه مسلم، ولم يسق لفظه، وساقه ابن خزيمة. وقال: قول مالك ومن تابعه أصح.

وقال الدارقطني: تابع يونس: صالح بن نصر عن مالك. وقد رواه ابن وهب عن

مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث. والصواب الأول. وأظن

ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس. قال: وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي

الوزير عن مالك كالجماعة لكن قال عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن

ابن عباس، زاد في السند عن أبيه، وهو خطأ.

قلت: وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال عن ابن شهاب

(١) رواه مالك في موطئه (١٥٨٧) وعنه أبو داود (٣١٠٣) والطحاوي (٣٠٣/٤) وأحمد (١/

١٩٤) وابن حبان (٢٩٥٣).

عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر، أخرجه ابن خزيمة. وهشام صدوق سيء الحفظ، وقد اضطرب فيه، فرواه تارة هكذا، ومرة أخرى عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر، أخرجه ابن خزيمة أيضًا. انتهى.

هذا ولم يجب النووي في شرح صحيح مسلم بشيء، بل نقل كلام الدارقطني وسكت.

ولمالك فيه طريق آخر رواه الزهري عن عبد الله بن عامر أن عمر به مختصرًا، أخرجه البخاري (٥٣٩٨).

وقد روى المرفوع منه البخاري (٥٣٩٦) ومسلم (٢٢١٨) والترمذي (١٠٦٥) وأحمد (٢٠٠/٥ - ٢٠١) وابن حبان (٢٩٥٤) عن أسامة بن زيد به.

وقد قدمنا كلام الدارقطني أنه صحح الحديث كذلك، فلا نطيل.

٢٨٧

□ أخرج البخاري (٥٤٠٧) ومسلم (٢١٩٧): حديث مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْدِ الزُّبَيْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ».

□ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ.

□ قال البخاري: وَقَالَ عَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

● أعله الدارقطني في التتبع (٢٤٨) بأن الصحيح فيه عن عروة مرسلًا.

قال: وقد رواه عقيل عن الزهري عن عروة مرسلًا.

ورواه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة مرسلًا. قاله مالك والثقفي ويعلى ويزيد وغيرهم. وأسند أبو معاوية ولا يصح.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد، ولم يصنع شيئًا. انتهى.

ونقل النووي كلامه مختصراً في شرحه على صحيح مسلم (١٨٥/١٤).
فيتحصل مما أورده:

أن الزبيدي وصله: وعقيل أرسله، وتابعه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار
عن عروة مرسلًا.

وما خرج به البخاري أرجح من وجوه:

أولاً: رواية عقيل، أسندها ابن وهب عن ابن لهيعة عنه، كما في الفتح (٢٠٢/١٠).
وابن لهيعة ضعيف مدلس.

ثانياً: خالفه الليث فرواه عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة، خرج به
الحاكم (٨٢٧٦) وصححه.

لكن قال الحافظ في الفتح (٢٠٢/١٠): وهو وهم فيما أحسب.

ثالثاً: متابعة يحيى بن سعيد.

المحفوظ عنه هو الإرسال.

لكن رواه البزار من حديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار
عن عروة عن أم سلمة.

قال ابن حجر في الفتح (٢٠٣/١٠): قال الدارقطني: رواه مالك وابن عيينة
وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزا به عروة، وتفرد أبو معاوية بذكر
أم سلمة فيه، ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لانفراد الواحد عن العدد
الجم، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدًا، والله أعلم.

وقال في هدي الساري (٣٧٧) بعد أن ذكر رواية عبد الرحمن بن إسحاق،
وأشار لرواية ابن لهيعة: وحديث الزبيدي رواه عنه ثقتان فكان هو المعتمد.

وبالتأمل في هذه الطرق يظهر أن رواية الزبيدي أسلم هذه الطرق.

وقد يقال: هو صحيح عن عروة بالوجهين فكان تارة يوصله عن زينب بنت أبي

سلمة عن أم سلمة، وتارة يستثقل طوله فيرسله.